المصدر: روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٥

الباب نصف المفتوح أمام سوريا

لم يختلف مضمون التقرير الذى قدمه القاضى الألمانى «ديتليف ميليس» إلى مجلس الأمن عن التوقعات الإعلامية والتسريبات المختلفة التى انطلقت فى سماء المنطقة خلال الأسابيع القليلة الماضية.. الصحيح بالطبع أن التفاصيل جاءت أكثر وضوحا.. والصياغات بدت مستندة إلى ما رآه التقرير أد لة.. وقرائن.. لكن المعنى الإجمالى لا يختلف كثيرا عما كان متداولا. لقد ألمحنا إلى مثل تلك المعانى الواردة فى التقرير، فى ضوء المعلومات المتداولة، من خلال مقالين سابقين على مدى الأسبوعين الماضيين.. الأول كان بعنوان «لماذا يتحمل كل العرب أخطاء بعض العرب؟».. والثانى كان بعنوان «بعد انتحار الوزير وقبل صدور التقرير - مستقبل سوريا». الآن خرج الأمر من نطاق التكهنات، والتخمينات، ودخل مساحة قلق مختلفة، استنادا إلى 54 ورقة هى مضمون التقرير الذى كتبه القاضى الألمانى «ديتليف ميل يس» رئيس لجنة التحقيق الدولية فى جريمة اغتيال رفيق الحر يرى رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق.. وأصبحت هناك استحقاقات واجبة.. ومسئوليات محددة.. تفرض نفسها على الأطراف المختلفة.. خاصة فى دمشق.

إن قراءة أولية لما تم إعلانه من نص التقرير تبدو مهمة، لاسيما أن هذا التقرير سيكون محورا أساسيا فى علاج أوضاع المنطقة خلال الفترة المقبلة.. وفى ضوء أن تحركات عدد من العواصم الدولية والإقليمية أوحت - إن لم تكن تؤكد - أنها كانت لديها انطباعات أو رب ما معلومات عما سوف يواجه المنطقة من تحديات بعد صدور التقرير: 1- بداية يقول التقرير أن اغتيال الحريرى لم يكن عمل «أفراد»، وإنما «مجموعة معقدة»، وبغض النظر عن ان هذه العبارة لم تحمل تهديدا محددا او اتهاما واضحا لدولة ما.. وبالتحديد سوريا.. أو نظام الحكم فى لبنان فى وقت اغتيال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحريرى.. وبغض النظر عن أن التقرير يتجه إلى أن الدافع المرجح لاغتيال الحريرى كان «سياسيا».. فإن العبارة التى يقول فيها التقرير أن تلك المجموعة كانت مرتبطة بالفساد أو التزييف أو غسيل الأموال قد تكون ساهمت فى العملية.. ينقل الموضوع أيضا إلى ما هو أبعد من السياسة. بمعنى أدق فإن بناء التحليلات على أساس أن اغتيال الحريرى كانت له أسباب تتعلق بمواقفه السياسية.. قد لا يكون كافيا لتفسير المواقف.. بل إن تقرير «ميليس» يلمح إلى أن هناك تقاطعات مالية.. وأعمال جريمة.. وعصابات مافيا.. ومصالح أفراد.. وتعارضات بيزنس.. قد تكون اختلطت بالسياسة. وفى لبنان، وما حولها، هناك أحاديث متنوعة عن كلام من هذا النوع.. وفى كثير من الأقاويل التى ترددت أثناء جدل التمد يد للرئ يس اللبنانى إميل لحود.. كان هناك صدى لأحاديث البيزنس.. وكون أن رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى كان فى الأصل وفى الأهم رجل أعمال، يدير مؤسسة مالية واقتصادية ضخمة، ومشتبك تماما فى السوق اللبنانية والإقليمية وغيرها، هو عامل لا يمكن إغفاله فى النظر إلى الأمور.

إننا إذن لسنا بصدد تصرفات حكومية، أو سياسات دول، بقدر ما نحن فى مسألة عصابات وأفراد.. قد تكون استغلت مواقعها السياسية والتنفيذية.. فى صراعات خاصة.. وربما وظفت الخلافات السياسية لصالح أمور شخصية. والسؤال هو: كيف يمكن أن تؤثر هذه الأمور على م صير المنطقة؟!

2- صياغات التقرير، فى هذا الجزء بالتحديد تميل كثيرا إلى استخدام كلمة «قد».. وتحيل الأمر إلى «مجموعة».. وهو ما يفتح بابا كبيرا للأمل فى أن تجد سوريا الدولة بابا للعبور.. والمرور مما وصفته كافة الأوساط بأنه «عاصفة». ولاشك أن تلك رسالة ضمنية وإن كانت واضحة فى ثنايا صفحات التقرير.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

3- لكن «باب العبور» من العاصفة يبقى مشروطا، صحيح أن التقرير قال: «إن التحقيق لم يستكمل بعد».. وصحيح أنه قال: «إن استكمال التحقيق رهن بموافقة الحكومة اللبنانية التى سوف تضطلع به».. ولكنه أيضا قال: «إن هناك حاجة مؤكدة لتعاون أكبر من كافة الدول وبخاصة سوريا». إن صياغة الجملة الأخيرة، بدون أن تكون اتهاما واضحا لسوريا بعدم التعاون مع التحقيق، وإعلان الاحتياج إلى التعاون من كافة الدول، يعنى أن الباب مفتوح أمام سوريا.. خلال الفترة المقبلة.. وأن بإمكانها أن تتحرك بأساليب مختلفة.. بخلاف الأساليب القديمة.. وحتى 15 ديسمبر وهو التاريخ المتوقع - صحفيا - أن يعلن عنه مجلس الأمن كمدى زمنى جديد لعمل اللجنة. لكن الباب المفتوح أمام سوريا مشروط بسبب آخر، فالتقرير يفصل ما بين سوريا وما بين بعض مسئوليها، وعلى سبيل المثال فإن «ميليس» يوجه اتهاما محددا لوزير الخارجية السورى فاروق الشرع بالتضليل.. إذ يقول: «إن رسالة وزير خارجية سوريا فاروق الشرع التى وجهها إلى اللجنة قد ثبت أنها تحتوى معلومات مضللة».. وهذا كلام خطير له مدلولات عديدة فى عرف القانون الدولى.. وفى مضمون التقرير.

4- الأمر الأهم هو أنه لا يمكن إخفاء معلومات فى هذا الملف شديد الخطورة الذى لا تتعلق به مصائر دولتين وجماعات، وإنما تتعلق به مصائر المنطقة كلها.. وعلى سبيل المثال فإن التقرير لم يستند فقط إلى أقوال شهود ومعلومات حصل عليها من أفراد.. ولكنه راجع تسجيلات تليفونية من الواضح أنها خضعت للتحليل والمتابعة. تقرير «ميليس»، بكل أهميته، يتحدث عن رقم تليفون محمول باشتراك مدفوع مقدما، وهناك تفاصيل أخرى، تشير إلى أنه من المستحيل فى ظل التطور التكنولوجى والرقابة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المية على الهواتف وغيرها من الاتصالات.. بإخفاء مؤامرة ما.

5- يقول التقرير أنه «لا يمكن الوصول إلى صورة كاملة عن عملية الاغتيال إلا عن طريق تحقيق شامل».. وهو ما يعنى أننا بصدد قرار جديد من مجلس الأمن.. قد يمنح اللجنة - كما أشرنا فى مقال الأسبوع الماضى - سلطات أوسع، وولاية زمنية ومكانية أكبر. وفى هذا السياق يقول التقرير: «ينبغى أن تنظر السلطات اللبنانية فى جميع آثار القضية بما فيها المعاملات المصرفية، وإلى تقييم تتابع التفجيرات نظرا لإمكانية و جود علاقات بين بعضها».. ويعنى ذلك أن التحقيق الدولى فى اغتيال الحريرى قد يمتد إلى عمليات الاغتيال التى تمت فى لبنان بعد موته.. مثل اغتيال الصحفى سمير قصير.. ومحاولة اغتيال المذيعة منى شدياق. ولقد قال كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة عقب تسلمه التقرير إن التحقيق لم يستكمل بعد، وقالت مصادر أمريكية لإذاعة «راديو سوا» أن «ميليس» يحتاج مزيدا من الوقت لتوسيع التحقيق لكى يتضمن أسباب وفاة وزير الداخلية السورى غازى كنعان.. حيث تثور شكوك بأنه لم ينتحر.. وإنما اغتيال لترهيب مسئولين سوريين أو للتستر على معلومات». ومن ثم، فإن الملف فى طريقه إلى مزيد من «الفتح».. وعلى الرغم من ذلك التطور المحتمل، فإن هذا قد يحمل مصاعب لعدد من الأطراف.. إلا أنه يحمل أيضا «أمل» إذا ما تم التعامل بحنكة مع الأمور.. وإذا ما أديرت أزمة التقرير بعقلانية أكبر.

6- لقد استبق الرئيس السورى بشار الأسد إعلان التقرير، وقال فى حوار صحفى قبل أيام، أن أى مواطن سورى يثبت أنه متورط فى اغتيال الحريرى يعتبر خائنا.. ويجب أن يحاكم.. سواء فى سوريا أو أمام محكمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

دولية.. وإعلان هذا المبدأ فى سوريا وعلى لسان رئيسها يعنى أن الدولة لا تساند عملية الاغتيال.. ولم تقف معها.. وقد حرص تقرير ميليس على ألا يقول أن عملية الاغتيال هى عمل دولة.. وإنما قد تكون عمل «مجموعة».. وبالتالى فإن المفترض الآن هو أن يتحمل كل شخص مسئولياته.. وبوضوح.. وأظن أن هذا هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع ذلك الأمر الجلل.

غير أنه من الواضح أن ذلك لن يكون عملا سهلا، فى ضوء أن الاتهامات تطال أشخاصا مؤثرين فى لبنان.. وسوريا.. صحيح أنها تقع الآن فى دائرة الاشتباه.. لكن الأصابع المختلفة تشير إلى رستم غزالة رئيس المخابرات السورية السابق فى لبنان، وعاصف شوكت صهر الرئيس الأسد، وقيادات أمنية فى لبنان، وهاهى الآن تمتد رسميا إلى فاروق الشرع وزير الخارجية السورى.. الذى قال التقرير أنه قام بتضليل لجنة التحقيق. وفى هذا السياق، فإن «بيير روسلان» كاتب المقال الافتتاحى لصحيفة لوفيجارو الفرنسية إذا أراد نظام حكم بشار الأسد البقاء فسوف يتحتم عليه حرق أوراقه.. وقد آن الأوان لذلك.. كما قال روسلان. ولاشك آن هناك مصاعب جمة فى ذلك الخيار، فالقرار بحرق الأوراق لا يمكن أن يتم هكذا ببساطة فى ضوء العلاقات المتشابكة، والمواقع المؤثرة التى يحتلها الأشخاص المعنيون فى الأمر.. وبه.. ولاسيما أن الاتهامات رغم صدور التقرير لم تتبلور بعد. إن الخلاصة فى هذا السياق هى أن التقرير كان عبارة عن مجموعة رسائل وتلميحات صريحة أكثر من كونه اتهاما قانونيا محددا.. وبالتالى فهو يضع الكرة فى ملاعب عدة عواصم.. وفى ملعب مجلس الأمن.. لكن الركلة الأولى التى ستحدد مصير الموقف هى فى قدم اللاعب السورى.

6- من الأمور اللافتة للنظر كذلك أن الولايات المتحدة لم تتعجل توجيه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الاتهامات وإعلان الموقف الذى ستعالج به الملف بعد صـــدور التقريـــر.. وحتى كتابة هذه السطور فإن واشنطن كانت ملتزمة بموقف التريث وإعلان حاجتها إلى «قراءة التقرير».. وهو ترو غير معتاد من الولايـــات المتـ حدة التى لا يمكن تصديق أنها لم تكن على اطلاع بمضمون ما ســـوف يقولـــه «ميليس». والسؤال هو: هل يمثل موقف الولايات المتحدة هذا رغبـــة فى إضفاء الصفة القانونية على التقرير.. وبحيث لا يؤدى أى رد فعل متعـ جل منها إلى تأكيد المعانى التى تقولها سوريا حول «تسييس التقريـــر».. وفـــى ذلك فإننا نشير إلى ما قاله كوفى عنان بعد صدور التقرير، حيث أكد على : «أن التقرير يجب أن يبقى نقيا».. وأضاف: «إن المسألة قد تسيس من قبـــل آخرين فى المنطقة أو خارجها.. ولكننى لا أعتقد أنه يجب أن يكون عملـــى كأمين عام أن أشجع على التسييس». وأردف: «سوف أقدم تقريرا قضائيـــا ونقيا إلى مجلس الأمن». أم أن الولايات المتحدة تريد أن تبقى الباب نصف مفتوح، وأنها ربما استجابت إلى مطالبات عديدة من أطراف مختلفة بإبقـــاء الأمر فى حدود عدم التعجل.. وفى سياق منح الفرص.. لعل مواقف تتبـــدل وتتغير. الأمور غير واضحة، لكن هناك محللين يقولون أن الولايات المتحدة تسعى إلى عدم تكرار أخطائها فى العراق، وأنها وبمساندة فرنسا، تـ حاول استعادة المكانة والرونق الدبلوماسى.. وأن تتحمل سوريا نتيجة مواقفها وأن ترد على الاتهامات. فى هذا السياق، تم نفى تسريبات صحفية قالـــت يـــوم الخميس أن هناك مشروع قرار فرنسيا أمريكيا بفرض عقوبات على سوريا، واتخاذ إجراءات تصعيدية من خلال مجلس الأمن.. لكن هذا النفى لم يد فع محللين إلى أن يتخلوا عن تصور أن أمام الولايات المتحدة خيارين.. الأول: هو إصدار قرار يخضع للفصل السابع فى ميثاق الأمـــم المتحـــدة ويعنـــى استعمال القوة العسكرية مثلما حدث تجاه العراق. والثانى: قـــرار يخضـــع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

للفصل السادس وهو اللجوء إلى ضغوط سياسية.

7- إن الأمر برمته مرتبط بجانب آخر لا يقل أهمية، وهو تقرير «تيرى رود لارسون» مبعوث الأمين العام حول تطبيق القرار 1559 الخاص بانسحاب القوات السورية من لبنان.. ومتابعة نزع سلاح الميليشيات. إن تلك نقطة مهمة للغاية، وهى تمثل ورقة ضغط جديدة محتملة ع لى سوريا، والصحيح بالطبع أن الولايات المتحدة تقول أنه تم إرجاء هذا التقرير لتجنب الازدحام وليس من أجل تفادى «توجيه صدمات عدة لبلد واحد فى أسبوع واحد».. هذا صحيح.. ولكن التأجيل لا ينفى أن سوريا أمام استحقاق اخر وقريب ولا مفر منه.

8- وبعيدا عن التقريرين، وإن لم يكن منفصلا عنهما، فإن المناخ فى لبنان سوف يؤثر بالطبع على مسار الأحداث.. ذلك أن الأجواء متوترة.. وهناك تحسب لاحتمالات حدوث انهيار أمنى.. وانفجار عام فى الأوضاع.. لاسيما أن أصابع الاتهام فى تقرير «ميليس» قد حملت بعض المسئولية فى اغتيال الحريرى لتنظيم الأحباش الذى يقال أنه خاضع للمخابرات السورية.. وكذلك لعناصر من حركة أحمد جبريل.. بما يعنى أن العامل الفلسطينى قد أقحم فى المعادلة. هناك توجسات كبيرة، وقد انعكست على الشارع اللبنانى، الذى توتر وعبر عن ذلك من خلال حركة مفاجئة بين الناس دفعتهم إلى تخزين وقود السيارات والتزاحم على المحلات.. وكأن هناك توقعا متوترا عاما.. فضلا عن الإجراءات الطارئة التى اتخذتها السلطات اللبنانية رغم أن رئيس الوزراء يقول أنه لا يوجد احتمال لحدوث انفلات أمنى. إن ضمان أمن لبنان، والسيطرة على كل العناصر التى قد يفلت زمامها، سواء برغبتها، أو برغبة من يحركها، هو أحد عناصر ضمان إبقاء الباب مفتوحا أمام فرص

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

علاج الموقف المتأزم.. ولاشك - كما أشرنا فى مقال سابق - أن حفظ الأوضاع فى لبنان ومنع انفجارها سيكون عاملا قويا ومؤثرا فى المعالجات الضرورية والعاجلة للأزمة.

8- إن المثير فى الأمر هو الموقف الذى تبناه حزب الله، بكل ما هو معروف عنه من علاقات مع سوريا، قبيل إعلان التقرير.. إذ قال حسن نصر الله الأمين العام للحزب: «إن كل اللبنانيين والسوريين يسعون إلى معرفة الحقيقة.. ويدينون باختلاف توجهاتهم هذه الجريمة ويطالبون بالبحث عن القتلة ومعاقبتهم». وفى حين هاجم محاولة تسييس التقرير، فإنه فى معرض حديثه عن القرار 1559 قال: «لا نريد أن نتحدى المجتمع الدولى».

إجمالا، تبدو المنطقة بصدد وضع ساخن وحاد جديد، يفرض على كل الأطراف مسئوليات محددة، ينبغى أن يتصدى لها الجميع، فإنه ليس كل العرب تحمل أخطاء بعض العرب.. وليس على دوله ما أن تحتمل وتتحمل أخطاء بعض الأفراد.. خصوصا إذا لم يكن الأمر يتعلق بأمور مبدئية أو سياسات محددة بقدر ما هو يتعلق بصراعات بيزنس اختلط مع المواقف السياسية كما ألمح التقرير.

عبد الله كمال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية